

اما بخصوص استقرار سيادتكم بشأن تعليم الرأى الصادر من الادارة بالتزام مصلحة الجمارك
بتحصيل نسبة 1% من قيمة الاواعية التي يعبأ بداخلها شحنات الغاز ويعاد استخدامها وتعبتها
عدة مرات، ولا يتم استيرادها للتجار فيها او تتصنيعها عند دخولها للبلاد وردها عند إعادة
التصدير ، فإنه يطبق على كافة الحالات المماثلة ولا يقتصر على حالة الشركة الشرقية للغازات
(ابنك جاس).

ونفضلوا بقبول عظيم الاحترام ،

رئيس الادارة المركزية للدراسات الضريبية
المشرف على قطاع البحوث الضريبية

نامياز محمد عباس
١١/٢٠٢٤

مدير عام الادارة العامة لبحوث ضرائب الدخل

محمد صالح

مدير الادارة

محمود شعبان

مد ندر

وزارة المالية
مصلحة الجمارك
قطاع النظم والإجراءات الجمركية
الادارة المركزية للتعرفة والقيمة المنسا

63 ت

منشور تعریفات رقم (63) لسنة 2024

السادة جمرك /

تحية طيبة وبعد ...

الموضح عليه كتاب السيدة الأستاذة / رئيس الادارة المركزية للدراسات الضريبية المشرف على قطاع البحوث الضريبية - مصلحة الضرائب المصرية (قيمة مضافة) رقم 6976 بتاريخ 19/11/2024 الوارد اليها بتاريخ 19/11/2024
بخصوص مدى وجوب تحصيل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على السلندرات التي ترد تحت نظام الإفراج المؤقت
برسم إعادة التصدير (نظم الإفراج الخاصة) والمتين الى تحصيل نسبة 1% من قيمة هذه الاواعية عند دخولها للبلاد وفي
حالة إعادة تصديرها يتم رد هذه النسبة.

وجه التفضل بالإهاطة والتنبيه بالغاء اللازم نحو اذاته على الادارات المختصة التابعة لمصلحتكم وتنفيذ ما جاء به بكل دقة

ونفضلوا بقبول عظيم الاحترام والتقدير ،

رئيس الادارة المركزية
لتتعرفة والقيمة المنسا

١١/٢٠٢٤

مدير عام
الادارة العامة للتعرفة
٢٠٢٤

مدير إدارة
الضرائب غير الجمركية
حالة محاسبة

٢٩٧٦

١٩٣

١١

السيد الأستاذ/ رئيس الإدارة المركزية للتغليف والقيمة والمنشآت
ميناء الإسكندرية، باب (١٤)- مبني A٣- الدور الرابع.

تحية طيبة وبعد ،،،

إيماء للاستفسارات الواردة من سعادتكم للإدارة وأخرها رقم 437 بتاريخ 23/9/2023،
بشأن الإقادة عما إذا كانت المبالغ المحصلة تحت حساب ضريبة الأرباح التجارية والصناعية
على المستورات تحت نظام الإفراج المؤقت برسم إعادة التصدير (نظم الإفراج الخاصة)-
الخاصة بالشركة الشرقية للغزلات- عند رد الضمان وتمام إعادة التصدير أم أن هذه المبالغ
تحصل تحت حساب الضريبة ولا ترد، طبقاً للأحكام المقررة بالمادة (٦٧) من قانون الضريبة
على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ من عدمه.

- نتشرف يأفادكم أنه باعادة دراسة الموضوع انتهى رأي الادارة الى أنه :-

طبقاً لأحكام المادة (٦٧) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة
٢٠٠٥، التي تنص على " على مصلحة الجمارك ان تحصل من اشخاص القانون الخاص نسبة
من قيمة وارداتهم من السلع المسموح بتوريدها للبلاد للتجارة فيها او تصنيعها، وذلك تحت
حساب الضريبة التي تستحق عليهم
وفي حالة التنازع عن هذه السلع او تظير مستداتها إلى الغير يتم تحصيل نسبة من كل من
المتنازع والمتنازل إليه ومن اطراف التظير.
ويصدر بتحديد هذه النسبة قرار من الوزير بما لا يجاوز ٢% من قيمة الواردات، ويتم
تحصيل تلك النسبة مع الضرائب الجمركية على هذه السلع وبذات إجراءات تحصيلها".

- نلتزم مصلحة الجمارك:

- ١- بتحصيل نسبة (١%) - طبقاً لقرار وزير المالية رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٨- من قيمة
واردات اشخاص القانون الخاص من السلع المسموح بتوريدها للبلاد للتجارة فيها
او تصنيعها، وذلك تحت حساب الضريبة التي تستحق عليهم.
- ٢- تحصيل نسبة (١%) - طبقاً لقرار وزير المالية رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٨- من كل
من المتنازع والمتنازل إليه ومن اطراف التظير، في حالة التنازع عن هذه السلع
او تظير مستداتها إلى الغير، ويتم تحصيل هذه النسبة مع الضرائب الجمركية
على هذه السلع وبذات إجراءات تحصيلها.
- ٣- تحصيل نسبة (١%) تحت حساب الضريبة من قيمة الواردات الخاضعة لنظام
الساح ت المرفق، مع توريد تلك المبالغ إلى مصلحة الضرائب بذات إجراءات
المبالغ التي تتزعم مصلحة الجمارك بتحصيلها تحت حساب الضريبة.

ولما كانت الأوعية التي يعبأ بداخلها شحنات الغاز وبعد استخدامها وتعبيتها عدة مرات، ولا
يتم استيرادها للتجارة فيها او تصنيعها، وإنما تخضع لنظام الإفراج المؤقت (مغلقات) لحين
تصديرها، لذا نلتزم مصلحة الجمارك بتحصيل نسبة ١% من قيمة هذه الأوعية عند دخولها
للبلاد وفي حالة إعادة تصديرها يتم رد هذه النسبة.